منه النقطة والاخرى عطارد فهذه التسعة التي ذكرناها هي الافلاك الكلية ثم ان لكل واحد من فلك الافلاك وفلك الثوابت كرة
واحدة ولكل من السيارات افلاك تتركب منها فلك كلي وسنفصلها عليك عن ان شاء الله تعالى ومبناه اي مبنى ما ذكرنا من الدليل
على تعدد الافلاك هو ان الافلاك لا تنخرق اصلا والا جاز ان يكون هناك فلك واحد ساكن ويكون الحركة للكوكب نفسه كالسابح
في الماء وان سلم ذلك اي امتناع الانخراق فلم لا يجوز ان يكون الكواكب على نطاقات اي اجسام شبيهة بحلق يكون تحتها مساويا
لاقطار الكواكب المركوزة فيها تحرك تلك النطاقات اما بنفسها او باعتماد الكواكب عليها ويكون تلك النطاقات باسرها مفرقة
في كرة واحدة على اوضاع مختلفة وليس ذلك اي اثبات النطاقات باسرها والحركة عليها ابعد من اثبات الخارج المركز والتدوير
المختلفي الثخن والوضع ثم ان سلمنا ان ذلك غير جايز قلنا لم لا يجوز ان يكون للكل من حيث هو كل حركة غير حركة كل واحد ويكون
هي اي حركة الكل الحركة اليومية الشاملة لجميع الكواكب فيغني هذا الذي ذكرناه عن اثبات الفلك التاسع وذلك بان يتعلق
نفس واحدة بمجموع الافلاك الثمانية ويحركه هذه الحركة السريعة ويتعلق بكل واحد منها نفس على حدة ويحركه حركة اخرى
فينتظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة الى فلك تاسع وقد زاد بعضهم على ذلك وقال لا حاجة ح الى الثامن ايضا لجواز
فرض الثوابت ودواير البروج على ممثل زحل فيكون الافلاك الكلية سبعة فقط لا تسعة كما زعموه ولنا ان نقول بعد تسليم
ما تقدم لم لا يجوز ان يكون الثوابت كل واحد منها على فلك فيتضاعف عدد الافلاك على ما ذكروه اضعافا مضاعفة وقولهم
بقاء نسبها اي نسب بعض الثوابت الى بعض في القرب والبعد والمحاذاة يدل على انها مركوزة في كرة واحدة لا يصلح للتعويل
لجواز اتفاقها اي اتفاق تلك الافلاك المتعددة التي عليها الثوابت في الحركة سرعة وبطءا الى جهة فلا يتغير تلك الحركات نسبها
واوضاعها ثم لا يجوز ان يكون بعضها اي بعض الثوابت على افلاك تحت افلاك السيارات فلا يصح ما ذكروه من الترتيب وحكاية
الكسف اي كسف السيارات للثوابت على ما ذكروه غير مسلم وان سلم ففي ما يقع من الثوابت في مداراتها اي بحذاء المدارات
السيارات حتى يتصور كونها كاشفة لها حاجبة لنا عن رؤيتها فيعلم كون السيارات تحتها فكيف السبيل الى الحكم
في غيرها اي في الثوابت القريبة من القطبين اذ لا يتصور هناك كسف فلا يعلم انها تحت السيارات او فوقها ولا يمكن
التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه واما بالقياس الى العلوية فظ واما بالقياس الى غيرها فلان من الثوابت ما ليست
مرصودة لعنصرها فلا يعلم ان لها اختلاف منظر اولا المقصد الثاني في المحدد اي في اثبات جسم يحدد الجهات وتعيين
وضعها وفي بيان احكامها قالوا اي الحكماء الجهة منتهى الاشارة الحسية ومقصد المتحرك الايني بالحصول فيه اي بالقرب
منه والحصول عنده وذكر ان العقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون يتحرك كذا في جهة كذا فقد تعلق الاشارة الحسية
بالجهة وصارت ايضا مقصدا للحركة المستقيمة فهي موجودة لامتناع ان يكون العدم المحض كذلك اي متعلق الاشارة الحسية
ومقصد المتحرك بالوصول اليه او القرب منه لا يقال الجسم يتحرك في الكيف من البياض الموجود الى السواد المعدوم فقد جاز ان يكون
المعدوم مقصدا للمتحرك فلا يمكن الاستدلال على وجود الجهة لكونها مقصدا للحركة وايضا الاشارة الحسية امتداد موهوم فلا
يكون منتهاها موجودا لانا نقول في الجواب عن الاول ان السواد المعدوم مقصد المتحرك ولكن لا بالحصول فيه او القرب منه بل
بتحصيله بهذه الحركة والضرورة العقلية تحكم بوجود ما يراد بالحركة الحصول فيه وعدم ما يراد بالحركة تحصيله اي يحكم بانه يجب
ان يكون الاول موجودا حال الحركة لامتناع ان يطلب بها القرب من المعدوم والثاني يجب ان يكون حال الحركة معدوما لاستحالة
تحصيل الحاصل وفي الجواب عن الثاني ان الاشارة الحسية وان كانت امتدادا موهوما لكنا نعلم بالضرورة ان منتهى هذا الامتداد المشار اليه

موجود

موجود في الخارج ولا شك في انه اي الجهة شيء ذو وضع اي مادي لا مجرد لان المفارق المجرد عن المادة يمتنع الاشارة الحسية اليه
ويمتنع ايضا الحصول فيه اي حصول الجسم في المفارق والوصول الى القرب منه ولا شك ايضا في انها اي الجهة لا تنقسم في ماخذ الاشارة
وامتداد الحركة والا اي وان انقسمت في ذلك الماخذ والامتداد فالجهة احد جزئيها لا هي بتمامها فانا اذا فرضنا الاشارة او الحركة
انتهت اليها ووصلت الى جزئها الاقرب فان انتهت هناك الاشارة او الحركة الى تلك الجهة فهو اي ذلك الجزء الاقرب وحده هو
الجهة دون ما وراءه اي لا مدخل له في تلك الجهة والا اي وان لم ينته هناك الاشارة او الحركة الى تلك الجهة فالجهة ما وراءه دونه فان
قيل اليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الاقرب ان لا يكون هو جزءا من الجهة لجواز ان يكون تلك الاشارة او الحركة الباقية
في الجهة لا اليها اجيب بان هذا تنافي ماهية الجهة لانها ما اليها الاشارة والحركة فلو كانت في الجهة مسافة للجهة وانه محال واذا ثبت
ان الجهة موجودة في الخارج وانها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الاشارة واستقامة الحركة فهي اي الجهة نهايات وحدود
اي اطراف هي اعراض قائمة بالاجسام لانها ان لم تنقسم اصلا كانت نقطا وان انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطا او في
امتدادين كانت سطوحا والا اي وان لم يكن نهايات واطرافا بل كانت اجساما لكان الجهة امرا متحيزا بالاستقلال فكان
منقسما في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه وقد بان بطلانه بما عرفت من استحالة انقسامها
في ماخذ الاشارة وامتداد الحركة وايضا فلو لم يكن للجهة حدود مختلفة الحقائق قائمة باجسام متناهية فاما الخلاء اي فهي
اما في الخلاء الذي هو البعد الموجود او الموهوم وانه اي الخلاء لكونه متشابها محال ان يتصور وجود الجهة فيه او الملاء المتشابه
اي او هي في الملاء المتشابه الذي لا يوجد فيه حدود مختلفة الحقائق وهو الجسم الذي لا يتناهى فلا يكون هناك جهات متخالفة
الماهية اذ لا يكون احد جزئيه اي جزئي الملاء المتشابه مطلوبا بالطبع والاخر متروكا بالطبع لانهما متشابهان في الماهية وكذا
الحدود المفروضة فيه لا يكون جهات موجودة متخالفة فلا يتصور طلب بعض الاجسام بالطبع لبعضها وهربه عن بعض اخر
منها وقد علمت في مباحث الاعتمادات ان الجهات على كثرتها اعتبارية متبدلة بحسب الاحوال المتغيرة فلا يدخل تحت
الضبط ما عدا العلو والسفل فانهما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان اصلا واحديهما في غاية البعد عن الاخرى فاذن لا بد من جسم
يحددهما ويعين وضعهما ويكون ذلك الجسم المحدد كريا ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو ويتحدد البعد بمركزه وهو السفل لان
المركز هو ابعد نقطة عن المحيط بحيث يستحيل ان يفرض في داخله ما هو ابعد منها لان غير الكري من الاجسام لا يحدد الا القرب
منه واما البعد منه فغير محدود له وهو ظاهر ولا بغيره من اجسام اخر اذ يمكن فرضه بحيث يكون البعد اكثر فلا ينضبط
بهما جهتان احديهما في غاية البعد عن الاخرى ويكون ذلك الجسم المحدد الكري واحدا والا فاما ان يحيط بعضها ببعض فيكون المحيط
هو النهاية الحقيقية التي تنتهي الاشارات الحسية بسطحه الاعلى ويكون هو وحده كافيا في التحديد والجهتين به باعتبار مركزه ومحيطه
فيكون المحاط حشوا لا مدخل له في تحديد الجهة اصلا فظهر فساد ما قيل من ان فلك القمر يحدد جهات الاجسام القابلة للحركة
المستقيمة او لا يحيط بعضها ببعض بل يكون كل منهما خارجا عن الاخر فيكون الجهة متحددة قبلها حتى يمكن وقوعها
فيها لا متحددة بها والمفروض خلافه وايضا لا يتحدد بشيء منها الا جهة القرب دون البعد كما مر فان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه
فالبعد عنه الى ما لا يتناهى فقد ثبت بما قررناه وجود كرة بها يتحدد الجهات الحقيقية محيطة بالكل اي بجميع الاجسام يكون سطحه
الاعلى منتهى الاشارة وجهة الفوق ومركزه الذي يتساوى بعده عنه وينتهي به الاشارة النازلة عنه جهة التحت وهو المط
ثم الوا اي المحدد واحكام منها انه بسيط لا مركب من بسايط متعددة والا جاز انحلاله واللازم بط فالملزوم مثله اما الملازمة فلان المحدد اذا كان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1